العرب
الخميس 2019/07/25
السنة 42 العدد 11418

كوشنر يسعى للتواصل مع الجمهور العربي عبر تحليل الإعلام

مشروع كوشنر يحاول تقييم موقف وسائل الإعلام العربية من الجهود الدبلوماسية للإدارة الأميركية

كشف تقرير أميركي أن جاريد كوشنر صهر ومستشار الرئيس الأميركي دونالد ترامب أطلق مشروعا لتحليل تغطية وسائل الإعلام العربية للسياسة الأميركية في الشرق الأوسط وتصنيف مدى تأثيرها على الجمهور العربي، من أجل تحسين التواصل مع سكان المنطقة.

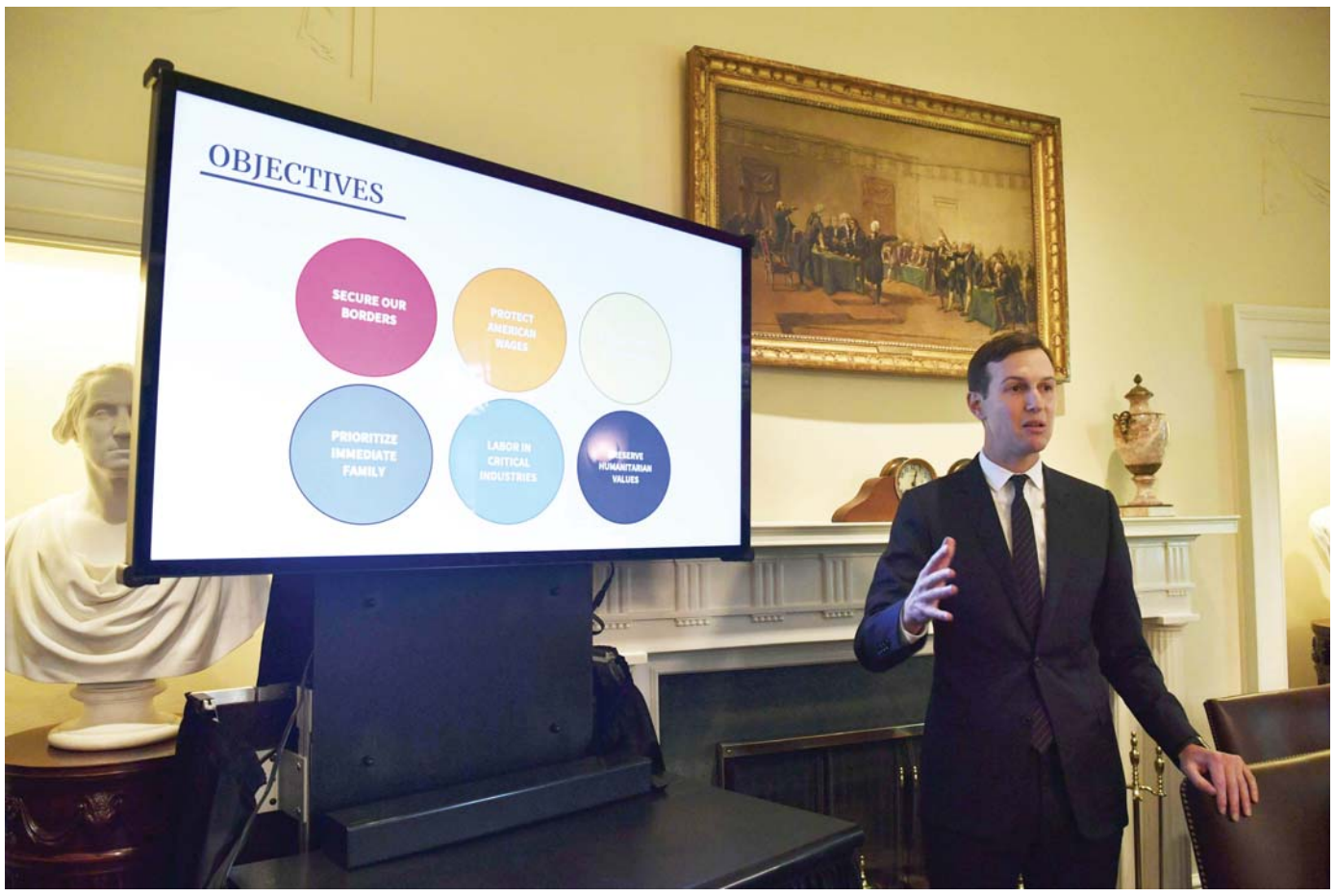

معلومات كوشنر عن الجمهور العربي لصالح البيت الأبيض

واشنطن – وجه جاريد كوشنر، وكالات حكومية أميركية لجمع معلومات عن طريق البيانات إضافة إلى الخبرات الشخصية لتصنيف وسائل الإعلام العربية بحسب تغطيتها لعملية السلام في الشرق الأوسط، وفق ما ذكرت وكالة النشر الأميركية "Mcclatchy".

وذكر التقرير الذي نشر الثلاثاء، أن الحكومة الأميركية قيّمت ما يقارب 50 مؤسسة إعلامية في المنطقة، بناءً على قوة تأثير تلك المؤسسات ونهجها إزاء سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. وأفاد ثلاثة من كبار المسؤولين بأن مشروع كوشنر –وهو صهر الرئيس الأميركي دونالد ترامب ومستشار يقود جهود السلام في الشرق الأوسط– يهدف إلى التواصل مع الجمهور العربي بأكبر قدر ممكن من الفعالية، لفهم أفضل لـ"العامل المؤثر في الشارع" في مختلف أنحاء العالم العربي، حتى يتمكن هو وفريقه من جعل اتصالاتهم أكثر دقة.

وقال أحد كبار المسؤولين في الإدارة "الفكرة الرئيسية هي أننا قضينا الكثير من الوقت في وضع خطة سياسية، وخطة اقتصادية، لذلك أردنا تخصيص نفس القدر من الوقت لفهم البيئة الإعلامية الإقليمية".

> الحكومة الأميركية قيَّمت 50 مؤسسة إعلامية عربية، بناءً على قوة تأثيرها ونهجها إزاء السياسة الأميركية في المنطقة

وأضاف "ما أردنا فهمه هو ماهية العامل المؤثر في الشارع، لذلك نحتاج إلى معرفة الأصوات ووسائل الإعلام المؤثرة، وأجرينا بحثا عنها ورتّبناها. ووجدنا أن الكثير من وسائل الإعلام التي كانت معادية للولايات المتحدة أو معادية لإسرائيل في الماضي لم يكن لديها اتصال أو وصول إلى حكومة الولايات المتحدة".

وبحسب تقرير الوكالة الأميركية فإن كوشنر كلف بالمشروع في أغسطس 2018، بعد فترة وجيزة من إتمامه هو وفريقه المعني بالسياسة، صياغةَ العناصر السياسية الرئيسية من خطتهم للإسرائيليين والفلسطينيين.

وتنقسم التقارير في مشروع كوشنر إلى فئتين، إحداهما تقيم استهلاك المواطنين للأخبار في كل بلد في منطقة الشرق الأوسط، وفق عدة معايير منها العمر، واستخدام الإنترنت ونسبة من يتلقون المعلومات عبر هواتفهم أو عبر الصحف أو عن طريق التلفزيون.

أما الفئة الثانية من التقارير فهي تختص بتحليل وسائل إعلام معينة، لتقييم مدى حياد كل مؤسسة في طريقة تناولها لسياسة الولايات المتحدة، وتقييم تأثيرها وذكر ملكيتها بناء على تحليلات تجريها وكالتان حكوميتان عن طريق فحص المواد المتاحة للعامة.

وتناولت التقارير تفاصيل عديدة بشأن طريقة استهلاك الجمهور للأخبار وطريقة تغطية وسائل الإعلام للسياسات الأميركية في المنطقة، فعلى سبيل المثال اكتشف فريق كوشنر أن انتشار الهواتف المحمولة بين الفلسطينيين كبير للغاية، حتى أن أغلبهم يحصلون على الأخبار عبر الهواتف، أثناء الانتظار في طابور للمرور عبر نقطة تفتيش إسرائيلية.

وقال مسؤول كبير آخر في الإدارة "هذه هي المرة الأولى التي يجري فيها التوصل بمنهجية إلى وسائل الإعلام الأكبر من حيث الانتشار، وحجم انتشارها، ونبرتها الشمولية حيال سياسة الولايات المتحدة، كانت لدينا جميع النقاط، لكنها لم تُجمع من قبل لإنتاج هذه الرؤى الدقيقة".

ويتمثل التركيز الرئيسي في فهم كيف تصف وسائل الإعلام في الشرق الأوسط الجهود الدبلوماسية للإدارة.

وتعتمد عملية التقييم تلك على إدخال المواد الإخبارية التي تبثها وسائل الإعلام الإقليمية باللغتين الإنكليزية والعربية إلى برنامج آلي، ينسخ المحتوى ويبحث عن مجموعة من الكلمات المفتاحية. ثم بعد ذلك يتم التقاط مقطع مدته دقيقة حول كل كلمة مفتاحية، ويراجع فريق من خبراء حكوميين المواد لتعيين درجة حياديتها، ومن ثم تحديد مدى إيجابية وسلبية المحتوى. وبعدها يجري حساب متوسط هذه الدرجات لتوفير تقييم عام لتغطية كل وسيلة إعلامية، ما يسمح للحكومة بتتبع ما إذا كانت التغطية تتحسن بمرور الوقت، وتزويد أعضاء فريق كوشنر بالأدلة الملموسة لتكييف مشاركتهم. ويجري تحليل كل من وسائل الإعلام المطبوعة والرقمية.

وقال مسؤولون إن سفارات الولايات المتحدة الإقليمية، ومتحدثين باللغة العربية من وزارة الخارجية، يشاركون في جهود عملية التواصل تلك. وهو نهج تقوم به أميركا منذ 50 عاما.

وأضاف المسؤولون أن كوشنر اتّخذ خطوة إضافية في ذلك النهج المتبع منذ 50 عاما، بطلبه تحديثات منتظمة مبنية على البيانات، بشأن رأي وسائل الإعلام العربية، واستخدام تلك المعلومات لتشكيل مجموعة من السياسات.

وقالوا إن أولوية كوشنر القصوى هي استهداف وسائل الإعلام العربية الأكثر تأثيرا، بغضّ النظر عن توازن تغطيتها. وهذا ما أعطى انطباعا جيدا بشأن كيفية التعامل مع كبار الصحافيين والمسؤولين التنفيذيين في وسائل الإعلام.

وقال بينغ ليو –وهو عالم كمبيوتر بجامعة إلينوي في ولاية شيكاغو– الذي أجرى أبحاثا وكتب على نطاق واسع عن هذه المسألة "لم أر أحدا يحلل المؤسسات الإعلامية، لكنه أمر ممكن للغاية، لأنه يمكن تطبيقه على أي شيء، والتوسع ليس مشكلة، فهو يبحث عن مبتغى الآراء إلى جانب الآراء نفسها".

لكن العمليات التي تعتمد على البيانات فقط غالبا ما يتم التشكيك في مصداقيتها. ويقول مسؤولون أميركيون مشاركون في مشروع كوشنر إنه لم ينجح أحد –سواء في القطاع العام أو في القطاع الخاص– في تحليل الرأي العام باستخدام البرامج الآلية بالكامل، ويلاحظون أن النماذج القائمة على استخدام الخبرة الشخصية مطلوبة دائما في مرحلة ما.

وأفاد محمد عبدالعزيز –وهو خبير في وسائل الإعلام العربية وعمل سابقا لدى منظمة فريدوم هاوس، ولدى معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى– بأنه يتعيّن على مسؤولي الولايات المتحدة التعامل مع تحديات تأطير الآراء في المجتمعات التي تعاني من القمع.

وقال عبدالعزيز "معظم وسائل الإعلام العربية تسيطر عليها المخابرات والأمن، وهناك عواقب إذا انحرفت الرسالة عن الخط الرسمي. لذلك فإن الطريقة الوحيدة لتغيير التغطية هي من خلال الأنظمة نفسها، لأنهم ليست لديهم إرادة لإعطاء حرية للصحافة أو اختلاف الآراء".

لكن فريق كوشنر يقول إن المشروع كان ضروريا لفهم وتحديد وسائل الإعلام التي تصف سياسة الولايات المتحدة بمصطلحات سلبية، وإلى أي مدى يصل هذا الوصف، لأنه يعمل على تحسين فهم سياسة الإدارة.

وقال مسؤول كبير في الإدارة "كان لدى الإدارات السابقة نهج شديد التخوف تجاه وسائل الإعلام سلبية التغطية، فقال كوشنر على الفور، دعونا نشارك ونُجري محادثات مع وسائل الإعلام من جميع وجهات النظر لمعرفة ما إذا كان بإمكاننا التأثير عليها وجعلها تحقق توازنا في تغطيتها في نهاية المطاف. كان نهجه يتمثل في عدم استبعاد أي وسيلة إعلامية، موضحا أن هذه الوسائل الإعلامية تمثل أصواتا مؤثرة في المنطقة، وتصل إلى الأشخاص الذين نحتاج إلى الوصول إليهم".

تحقيق أميركي جديد حول نفوذ شركات الإنترنت

واشنطن – فتحت الإدارة الأميركية رسميا الثلاثاء تحقيقا واسعا لتحديد ما إذا كانت مجموعات شبكات التواصل الاجتماعي ومحركات البحث والتجارة الإلكترونية أصبحت تتمتع بنفوذ لا يمكن تجاوزه في الأسواق.

وكانت هذه الشركات شهدت قضايا تتعلق باحترام الحياة الخاصة والبيانات الشخصية. لكن هذه المجموعات الهائلة في سيليكون فالي تتهم بأنها أصبحت شبه احتكارية على حساب مستخدميها.

ولم يسم البيان أي شركة مستهدفة بإجراءاتها لكن يبدو أن المجموعات المستهدفة هي غوغل وتويتر وفيسبوك وأمازون، التي تهيمن كل منها على سوقها. ومع متخصصة في بيع الهواتف الخلوية أيفون وغيرها من الأجهزة الإلكترونية، يمكن أن تكون مجموعة أبل مستهدفة أيضا لأنها تدير المتجر الإلكتروني "آب ستور".

وقال بيان إن قسم مكافحة الاحتكار يجري مراجعة "حول ما إذا كانت منصات الإنترنت الرائدة قد اكتسبت قوة سوقية، وما إذا كانت منخرطة في ممارسات حدّت من المنافسة وخنقت الابتكار أو أضرت بالمستهلكين، وكيفية حصول ذلك".

ومنذ أشهر يسعى البرلمانيون وسلطة ضبط المنافسة في الولايات المتحدة إلى التصدي لشركات التكنولوجيا الكبرى.

وأطلقت اللجنة القضائية في مجلس النواب في يونيو تحقيقا حول "المنافسة في السوق الرقمية"، مؤكدة أن "عددا قليلا من منصات مهيمنة ولا تخضع لسلطة ضبط الأسواق" تملك "سلطة استثنائية في التجارة والاتصال والمعلومات على الإنترنت. وتجري الوكالة المكلفة بحماية المستهلكين أيضا تحقيقات.

وتقول السلطات في بيانها إنها تريد أن "تأخذ في الاعتبار المخاوف المنتشرة بين المستهلكين والشركات والمتعهدين" الذين "عبروا عن مخاوف من خدمات البحث على شبكات التواصل الاجتماعي ومنصات التجارة الإلكترونية".

وقال ماكن ديلرحيم المكلف بقضايا مكافحة الاحتكار في وزارة العدل الأميركية، في الوثيقة "دون انضباط منافسة كبيرة، يمكن للمنصات الرقمية استخدام وسائل لا تلبي مطالب المستهلكين".

والسلطات الأميركية ليست الوحيدة التي تنتقد ممارسات شركات الإنترنت الكبرى؛ فقد فرضت المفوضية الأوروبية ثلاث غرامات قاسية على "الفابيت" المجموعة الأم لغوغل بعدما اتهمتها بمخالفة قواعد المنافسة، وأعلنت الأسبوع الماضي فتح "تحقيق معمق" حول أمازون الموقع المتهم باستخدام بيانات من بائعين مستقلين يستخدمونه، لمصلحته.

أما السلطات الأميركية لضبط الأسواق فلا تقتصر الصلاحية التي تملكها على فرض غرامات في حال عدم احترام قواعد المنافسة، بل تشمل أيضا إصدار أوامر بإجراء علاجات "بنيوية" لضمان المزيد من التنافسية في الأسواق، بما في ذلك عمليات تفكيك للمجموعات.

وقال المحلل دان ايف من مجموعة "ويدبوس سيكيوريتيز" إن عقوبات كهذه تبدو غير مرجحة.

وكتب في مذكرة أن "معارك العمالقة هذه بين واشنطن وشركات التكنولوجيا تثير ضجة أكثر مما تسبب أضرارا" للقطاع وستؤدي "على الأرجح إلى بعض التعديلات في النموذج الاقتصادي لكن ليس إلى حل قسري للنشاطات".

وعبر باتريك مورهيد مؤسس مكتب "مور اينسايتس اند ستراتيجي" عن الرأي نفسه. وقال "لا أعتقد أن الولايات المتحدة تميل إلى تفكيك هذه الشركات لأنها تخشى أن تكبر بذلك الشركات الصينية".

ولم تدل أبل وتويتر بأي تعليق. أما غوغل فقد أرسلت الأسبوع الماضي إلى جلسة استماع في الكونغرس مديرها للشؤون الاقتصادي آدم كوهين الذي أكد أن محرك البحث "ساعد في فرض خفض الأسعار وزيادة خيارات المستهلكين والتجار في الولايات المتحدة والعالم بأسره".

شركات التكنولوجيا أمام الضغوط الأميركية

اعتقال صحافيين في جوبا لتأييدهما احتجاجات السودان

نيروبي – قال اتحاد الصحافيين في جنوب السودان إن أفراد أمن اعتقلوا صحافيين اثنين خلال الأسبوعين الماضيين، على خلفية نشر تقارير صحافية مؤيدة للاحتجاجات في السودان المجاور.

وأضاف أن ضباطا اعتقلوا مايكل كريستوفر رئيس تحرير صحيفة "الوطن" الناطقة باللغة العربية في 17 يوليو وصادروا جواز سفره بينما كان يستعد لركوب طائرة متوجهة إلى كينيا. وهو محتجز منذ ذلك الحين دون توجيه أي اتهام له.

وذكر الاتحاد أن ضباط أمن اعتقلوا كذلك جون أجوك الصحافي في محطة إذاعية بولاية البحيرات الشرقية في العاشر من يوليو قبل سفره أيضا على متن طائرة متوجهة إلى نيروبي.

وقال أوليفر مودي رئيس اتحاد الصحافيين إن اعتقال كريستوفر جاء بسبب نشر مقال في صحيفته تطرق فيه إلى الأحداث في السودان المجاور.

وأضاف لرويترز "اتحاد الصحافيين في جنوب السودان يندد بالاعتقال غير القانوني... لهذين الصحافيين... بما يخالف تماما حقوق الصحافيين وحرية الإعلام".

وفي يناير الماضي، حذرت سلطة الإعلام بجنوب السودان وجهاز الأمن رئيس تحرير صحيفة الوطن بعد أن نشر مقال رأي يدعم فيه الاحتجاجات في السودان. وفي مارس، تم تعليق صدور صحيفة الوطن على يد الهيئة الوطنية للاتصالات بحجة عملها دون ترخيص.

وأدى فشل حكومة جنوب السودان في إقرار تشريع يحمي وسائل الإعلام والصحافيين إلى زيادة المخاوف بشأن حرية الصحافة.

وفي السنوات الأخيرة، أثارت التقارير المتزايدة عن المضايقات التي يتعرض لها الصحافيون في جنوب السودان القلق من أن جوبا تتخلى عن الحريات الأساسية التي وعدت بها سلطات جوبا السكان عندما انفصلت البلاد عن السودان في عام 2011. لاسيما وأن العديد من التهديدات أطلقها مسؤولون حكوميون.

> مايكل كريستوفر رئيس تحرير صحيفة «الوطن» الناطقة باللغة العربية اعتقل بينما كان يستعد لركوب طائرة متوجهة إلى كينيا

وأصدرت الأمم المتحدة تقريرا رصدت فيه 60 حادثة، شملت أعمال قتل واعتقالات تعسفية واحتجاز صحافيين ورؤساء تحرير، وإغلاق وتعليق صحف وحجب مواقع إلكترونية في 2017.

وسبق أن استدعى الأمن الوطني رئيسة تحرير "جوبا مونيتور" وحذرها مرارا من نشر تقارير يعتبرها منتقدة للحكومة، كما علقت "هيئة تنظيم الإعلام" عمل "راديو ميرايا" التابع للأمم المتحدة، لكن المحطة تحدّت السلطات واستمرت في البث.